



الثلاثاء ١٨ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ - 5 مايو 2026 م

أخبار النافذة

فانون الأسرة الجديد .. هل ينهي نزاعات النفقة والتعليم والحضانة أمام المحاكم؟ إيران تحذر الإمارات: مصالحكم هدف محتمل في حال أي تصرف غير عقلاني واقعة كيس فول ورغيفي خبز طالبة بني سوف تفتح ملف إهانة الطلاب ومليارات التغذية المدرسية أمام البرلمان تحذير إيراني شديد اللهجة: أي تقدم أمريكي في مضيق هرمز سيقابل باستهداف مباشر قفزة واسعة في الموازنة.. زيادات قياسية في الضرائب على المرتبات والشركات تثير مخاوف زيادة الغلاء والتضخم ترعة الكلاية مصرف مفتوح للتلوث يهدد الزراعة والأهالي بالحشرات والأمراض في قرية المخزن بقنا قرص الخط الرابع للمترو شرف في مجلس النواب جدلية أزمة الديون وكفاءة الإنفاق العام والموازنة مصر للطيران تعلق رحلاتها إلى الإمارات بعد استهداف الفجيرة بالصواريخ والمسيرات

□

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
 - اخبار مصر
 - اخبار عالمية
 - اخبار عربية
 - اخبار فلسطين
 - اخبار المحافظات
 - منوعات
 - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحرثات
- التكنولوجيا
- المزيد
 - دعوة
 - التمنية البشرية
 - الأسرة
 - مديا

الرئيسية « تقارير

قانون الأسرة الجديد .. هل ينهي نزاعات النفقة والتعليم والحضانة أمام المحاكم؟





الثلاثاء 5 مايو 2026 04:30 م

فتح مشروع قانون الأسرة الجديد في مصر حالة واسعة من الجدل الاجتماعي حول قضايا جوهرية تتعلق بالنفقة وحضانة الأولاد وتعليمهم في حالة الانفصال بين الزوجين، ويستهدف المشروع إرساء قواعد لحقوق المرأة المطلقة وأولادها بما يقلل من الخلافات الأسرية والوصول إلى ساحات المحاكم.

وأحالت الحكومة مشروع قانون الأسرة الجديد إلى البرلمان في أواخر أبريل 2026، بعد موافقة مجلس الوزراء على صياغة تضم 6 مواد إصدار و355 مادة موضوعية موزعة على الولاية على النفس والولاية على المال وإجراءات التقاضي أمام محاكم الأسرة، بما يجعل النص المقترح إعادة بناء واسعة لمنظومة الأحوال الشخصية لا مجرد تعديل جزئي محدود. كشفت المادة 138 من مشروع القانون اتجاهها أكثر إلزاما في ملف تعليم الأبناء، إذ حملت الأب مصروفات التعليم من المرحلة التمهيدية قبل التعليم الأساسي حتى نهاية المرحلة الجامعية، ومنعته من التراجع عن التعليم الخاص الذي اختاره لأولاده ما دام قادرًا ماليًا ولم يظهر سبب مشروع يبرر الرجوع.

مصروفات التعليم والنفقة من وعد أسري إلى التزام قانوني

وقد أوضح النص الخاص بالتعليم أن الدولة تحاول نقل عبء مصروفات الأبناء من مساحة الخلاف العائلي إلى مساحة الإلزام القضائي، لأن الأب الذي يختار مدرسة خاصة أو نمطا تعليميا مكلفا لا يجوز له استخدام الانفصال أو النزاع مع الأم ذريعة لإسقاط هذا الالتزام عن الطفل.

وفي ظل هذا التوجه، تبدو المادة 138 مرتبطة بملف النفقة كله، لأن مصروفات التعليم لا تنفصل عن المسكن والعلاج والحضانة، كما أن النص يضع معيار القدرة المالية في مواجهة التحايل المعتاد على الدخل، وهو التحايل الذي يطيل القضايا ويحوّل احتياجات الأطفال إلى أوراق معلقة داخل المحاكم.

وأكد المستشار طاهر الخولي، وكيل اللجنة التشريعية بمجلس النواب، أن إصلاح قوانين الأسرة يجب أن يتضمن آليات حديثة ومرنة في تقدير النفقات بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية، ويرى أن تقليل النزاعات حول النفقة ضرورة لحماية النشء من آثار الصراع بين الأبوين.

الطلاق والحضانة والاستضافة بين تنظيم النص وخطر التنفيذ

لفت مشروع القانون إلى تنظيم الطلاق بطريقة أكثر صرامة، حيث خفض مدة توثيق الطلاق إلى 15 يوما بدلا من 30 يوما، وفرض عقوبات على عدم التوثيق، ولم يعتد بالطلاق الشفهي غير الموثق، كما اعتبر الطلاق المقترن بعدد واقعا مرة واحدة فقط.

وبين هذا التعديل أن الحكومة تستهدف تقليل الفوضى التي تترك النساء والأطفال أمام طلاق معلن اجتماعيا وغير ثابت قانونيا، لكن النص وحده لا يكفي إذا لم تصاحبه مكاتب تنفيذ قادرة على إلزام الممتنعين، لأن بقاء الإجراءات يجعل المرأة تدفع ثمن النزاع قبل أن تصل إلى الحكم.

ويرى النائب إيهاب رمزي أن مواد الاستضافة وسن الحضانه من أكثر الملفات حساسية، لأنها تحتاج إلى توازن دقيق بين الحقوق والواجبات، ويؤكد أن الاستضافة قد تكون إيجابية إذا نظمتها ضوابط صارمة تمنع إساءة استخدامها وتحافظ على الاستقرار النفسي للطفل.

الخبراء : القانون سيقى ناقصًا دون بنية تنفيذية

نهاد أبو القمصان، المحامية ورئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، قالت إن قانون الأسرة لا يجب التعامل معه كصراع بين الرجال والنساء، بل كمسؤولية دولة تحتاج إلى بنية مؤسسية لحماية الطفل، خصوصًا عند تطبيق أفكار مثل الحضانه المشتركة والمتابعة النفسية والاجتماعية.

كما ترى الدكتورة هبة هجرس، عضو المجلس القومي للمرأة، أن أي نص في قانون الأسرة يجب أن يكون محسوبًا بدقة لأن أثره اجتماعي لا فردي، وشددت على أن الاستضافة وحقوق الأب لا يمكن فصلهما عن ضمانات أمان الطفل والرقابة القانونية وسرعة تنفيذ النفقة. وفي موازاة الرأي القانوني، يعزز طرح الدكتورة سامية خضر، أستاذة علم الاجتماع بجامعة عين شمس، أهمية قراءة القانون من زاوية النمو النفسي والاجتماعي للطفل، لأن نقل الحضانه أو توسيع الاستضافة أو تعديل الولاية التعليمية يجب ألا يصدر عن مساومة بين الأبوين بل عن معيار مصلحة الطفل.

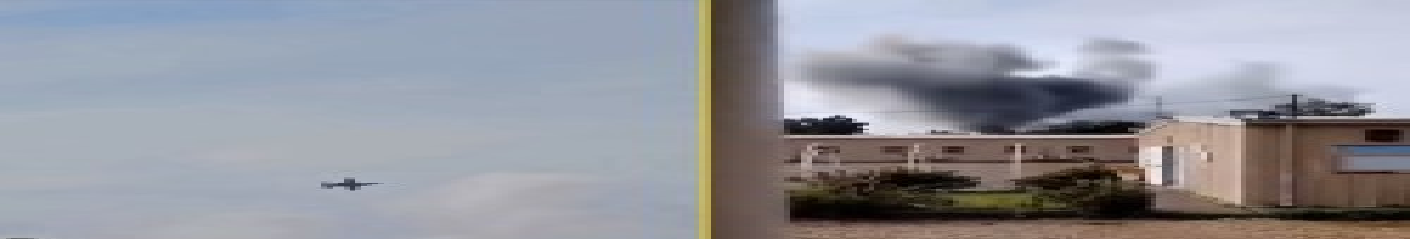
واخيرا يؤكد مشروع قانون الأسرة الجديد أن البرلمان أمام اختبار حقيقي لا يحتمل الصياغات الفضفاضة، فالمواد الخاصة بالتعليم والنفقة والحضانه والطلاق والنسب تفتح بابا لإصلاح طال انتظاره، لكن أي قانون بلا تنفيذ سريع وشفاف سيعيد النساء والأطفال إلى الدائرة نفسها، أحكام كثيرة وحقوق متأخرة وحياة أسرية مفككة يدفع ثمنها الطرف الأضعف.

اخبار المحافظات



بالصور: إصابة 18 طالبة في حادث أتوبس بطريق الصعيد الحر بالمنيا
الخميس 9 أبريل 2026 11:20 م

اخبار المحافظات



الدفاع العراقية: استشهاد 7 من مقاتلنا وإصابة 13 بالأنبار بغارات أمريكية
الأربعاء 25 مارس 2026 04:00 م

مقالات متعلقة

ق فارملا عطق دض تاغلابى لإ قلعمر ربوطات عورشم ن م ..ريجهت ططخمو يريخ ف قون يي "يابطبط ف قو" ليينم

منيل "وقف طبطباي" سن وقف خيري ومخطط تهجير.. من مشروع تطوير معلق إلى بلاغات ضد قطع المرافق

طاسولا قبريشلا ب ضرلا ي ف "لينيئارسا ق" لودن لاداجتيري باكاهك يامو نوسلراك ركاة || اتسبون طنشاو

واشطن بوسن || تاكر كارلسون ومايك هاكابي تتحادلان حول "حق إسرائيل في الأرض بالشرق الأوسط
ندرلا أو رصمو ايكروتو لينيئارسا نيب تاقلعلا عيبطة لقيكبرما طاسو || تونرجأ تويعيدي

يدعوت أحنوت || وساطة أمريكية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا ومصر والأردن
رصمت لاق اذام .. لينيئارسا بيكبرملا ريفسلا تاجيرصت نم عيرع بضة جوم .. "تارفلأ لينيئلا نم"

"من النيل إلى الفرات" .. موجة غضب عربية من تصريحات السفير الأمريكي بإسرائيل... ماذا قالت مصر؟

كلمات ذات صلة

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التنمية البشرية](#)
- [الأسرة](#)
- [مديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحريات](#)

- [Facebook](#)
- [Twitter](#)
- [Telegram](#)
- [YouTube](#)
- [Instagram](#)
- [RSS](#)

إشترك

ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026